كيف نستفيد من الكتب الحديثية الستة

محاضرة في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية

عبد المحسن بن حمد العباد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيِّئات أعمالنا، مَن يهده اللّٰه فلا مُضلَّ له، ومَن يُضلل فلا هاديَ له، وأشهد أن لا إله إلاَّ اللّٰه وحده لا شريك له، وأشهد أنَّ محمداً عبدُه ورسولُه، أرسله بالهدى ودين الحقِّ ليُظهرَه على الدِّين كلِّه، فبلّغ الرسالةَ، وأدّى الأمانةَ، ونَصح الأمَّةَ، اللَّهم صلِّ وسلِّم وبارك على عبدك ورسولك نبيِّنا محمد وعلى آله وأصحابه، ومَن سلَك سبيلَه واهتدى

بِهُداه إلى يوم الدِّين.

أما بعد:

فهذه لَمحاتٌ يسيرةٌ في الاستفادة من كتب الحديث الستة وهي؛ صحيح البخاري، وصحيح مسلم، وسنن أبي داود، وسنن النسائي، وجامع الترمذي، وسنن ابن ماجة.

فأقول: إنَّ أعظمَ نعمة أنعم الله تعالى بها على أمّة محمد ﷺ أن بَعث فيها رسولَه الكريم محمدًا عليه أفضل الصلاة وأتَمّ التسليم، ليُخرجهم به من الظلمات إلى النور، فقام بهذه المهمة خيرَ قيام، وأدّى ما أرسله الله تعالى به على التمام والكمال، فما ترك خيرًا إلاّ دلّ الأمّة عليه ورغّبها فيه،

وما تـرك شـرًّا إلاَّ حـذّرها منه ونَهاها عنــه، صــلوات اللّٰه وســلامه وبركاته عليه.

وكـــان التوفيقُ حليفَ صـــحابته الكـــرام رضي اللّٰه تعـــالى عنهم وأرضــاهم؛ إذ اختــارهم اللّٰه تعــالى لصحبته، وشرّف أبصارَهم في الحياة الــدنيا بــالنَّظر إلى طلعتــه، ومتّــع أسماعَهم بسماع حديثه الشــريف مِن فمه الشــريف صــلوات اللّٰه وســلامه عليه، فتَلَقَّوا عنه القرآن، وكلَّ ما صدر عنه ﷺ مِن قــول أو فعل أو تقريــر، وأدّوه إلى مَن بعــدهم على التمــام والكمال، فصاروا بذلك أسـبقَ النـاس إلى كلِّ خير، وأفضلَ هذه الأمّة الـتي

هي خـير الأمم. ثمَّ بعد أن انقـرض عصر الصـحابة بـدأ تـدوينُ الحـديث وجمعه بأسانيده إلى رسـول الله ﷺ، وتتابع التأليفُ في تدوين السـنة حـتى جـاءت المائة الثالثة الـتي ازدهر فيها التأليف، وكان مِن أهمِّ المؤلفات التي أُلِّفت في السُّنَّة على الإطلاق؛ صحيح الإمـــــــام أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل البخاري رحمه الله، المولود سـنة (194هـ) والمتـوفى سـنة (256هـ)، وصحيح الإمام أبي الحسين مسـلم بن الحجّـاج النيسـابوري، المولود سنة (204هـ) ـ وهي السـنة الـتي تـوفي فيها الإمـام الشـافعي رحمه الله ـ والمتوفى سنة (261هـ)،

ثمَّ سنن الأئمة الأربعة: أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني المتوفى سنة (275هـ)، وأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي المتوفى سنة (303هـ)، وأبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي المتوفى سنة (279هـ)، وأبي عبد الله محمد بن يزيد بن ماجة القزويني المتوفى سنة (273هـ).

وهذه الكتبُ هي التي اشتهرت بالكتب الستة، وقد لَقيت عنايةً خاصة واهتماماً كبيراً من العلماء فيما يتعلق بمتونها ورجالها.

وأوَّلُ هذه الكتب صحيح الإمام أبي عبد الله البخاري رحمه الله، وهو

أصَحُّ الكتب المؤلَّفة في الحديث على الإطلاق، ويليه في الصحة صحيح الإمام مسلم رحمه الله، وهذان الكتابان لقيا عنايةً فائقةً، وذلك لعناية مؤلِّفِيهما بجمع كثير مِمَّا صَحَّ عن رسول الله ﷺ، ولَم يستوعبَا كل صحيح، ولَم يلتزمَا ذلك، بل يوجدُ خارج الصحيحين أحاديثُ كثيرةٌ صحيحة، ولكن الذي في الصحيحين جملةٌ كبيرة من الحديث الصحيح الثابت عن رسول الله عليه الصلاة والسلام.

وما اتَّفقَ عليه الشيخان البخاري ومسلم ـ رحمهما الله ـ هو أعلى درجة مِمَّا انفرد به أحدهما، وعلى

ذلك فإنَّ درجات الصحيح بالنسبة لما رواه البخاري ومسلم أو لَم يَرْوِيَاه سبعُ درجات:

الأولى: ما اتفق عليه البخاري ومسلم، والثانية: ما انفرد به البخاري، والثالثة: ما انفرد به مسلم، والرابعة: ما كان على شرط البخاري ومسلم ولم يخرِّجاه، والخامسة: ما كان على شرط البخاري ولم يُخرّجه، والسادسة: ما كان على شرط مسلم ولم يخرّجه، والسابعة: ما لم يكن في الصحيحين وليس على شرطهما وهو صحيح.

فهذه درجاتٌ سبع للحديث الصحيح، وأعلاها كما تقدم ما اتفق

عليه البخاري ومسلم، وأحسنُ كتاب أُلِّف في ذلك كتاب "اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان" للشيخ محمد فؤاد عبد الباقي المتوفى سنة (1388هـ)، وقد رتَّبه وفقًا لترتيب الإمام مسلم، وأمّا النص الذي يثبته فمن صحيح البخاري، حيث يختار أقربَ لفظ في صحيح البخاري يوافق ما في صحيح مسلم فيثبته، وإنَّما أتى به على ترتيب مسلم؛ لأنَّ الإمام مسلمًا رحمه الله يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد في مكان واحد فيسردها، ويذكر حديثًا يعتبره أصلاً ثمَّ يأتي بالطرق الأخرى والأسانيد ويذكر الإضافات والنقصَ

والفروقَ التي بينها وبين الحديث الذي اعتبره أصلاً، فيثبت الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي لفظَ الحديث عند البخاري في موضعه من صحيح مسلم ثمَّ يقول: أخرجه البخاري في كتاب كذا، باب كذا، ويذكر رقم الكتاب ورقم الباب، وإنَّما لم يثبته على ترتيب البخاري؛ لأنَّ البخاريَّ يُقطِّع الأحاديث ويفرّقها في أبواب متعددة للاستدلال بها على ما يترجم به من المسائل، لأنَّه أراد أن يكون كتابه كتاب رواية ودراية، وقد بلغ مجموع الأحاديث في كتاب "اللؤلؤ والمرجان" (1906) حديث.

ويقول العلماء عند العزو لما كان

في الصـــــحيحين: رواه البخـــــاري ومسلم، أو أخرجه الشيخان، أو متفق عليـــه، وعبـــارة « متفق عليه » في الاصطلاح المـراد بها اتفـاق البخـاري ومسـلم، إلاَّ عند المجد ابن تيمية جـدّ شـــيخ الإســـلام ابن تيمية صـــاحب "منتقى الأخبـــار" الـــذي شـــرحه الشـــوكاني في "نيل الأوطـــار"، فإنه يريد "بمتفق عليـــه" بالإضـــافة إلى البخـاري ومسـلم، الإمـام أحمد في المسند، فـإذا قـال: متفق عليـه، فإنه يعني الثلاثة.

1 - **صحيح البخاري**

صـحيح الإمـام البخـاري أصحُّ كتب

السنّة، وموضوعُه الأحاديث المسندة المرفوعة إلى رسول الله ﷺ، وقد أراد البخاري أن يكون كتابُه كتابَ دراية، بالإضافة إلى كونه كتابَ رواية؛ كتاب حديث وفقه، من أجل ذلك اتَّبع طريقةً تَميّز بها عن الإمام مسلم في صحيحه، وذلك بتقطيع الأحاديث وتفريقها وإيرادها تحت أبواب، من أجل الاستدلال بها على ما يترجم به، ومع تكرار الأحاديث في مواضع متعددة لا يخلي المقامَ من فائدة إسنادية أو متنية. وذلك أنَّه إذا أورد الحديث مكرراً يورده عن شيخ آخر، فيُستفاد من ذلك تعدُّدُ طرق الحديث، والأحاديث التي كررها إسناداً ومتناً

قليلةٌ جـداً تزيد على العشـرين قليلاً، كما أشـار إلى ذلك الحافظ في الفتح (11/340) وكما في كتـــــاب كشف الظنون (1/363).

وقد ذكـرت مواضع تلك الأحـاديث في الفائـــــــــــــــــــدة (254) من كتـابي "الفوائد المنتقـاة من فتح الباري وكتب أخرى".

وهذه الطريقة التي اتَّبعها البخاري في تفريقه الأحـــاديث على الأبـــواب ترتَّب عليها وجودُ بعض الأحاديث في غير مَظنَّتها، فظنّ بعضُ العلماء خلـوَّ الكتـاب منها كما حصل للحـاكم رحمه الله في المستدرك حيث استدرك على البخاري أحاديث، وقال إنَّه لم يخرجها

مع وجودها في صحيح البخاري، ومن أمثلة ذلك الحديث الذي رواه البخاري (2284) في كتاب الإجارة في النهي عن عَسْب الفَحْل، فقد استدركه الحاكم على البخاري فوهم، قال الحافظ في شرح الحديث: « وقد وهم في استدراكه، وهو في البخاري كما ترى، وكأنّه لَمّا لَم يره في كتاب البيوع توهم أنَّ البخاري لم يخرجه ».

وأمَّا فقهُ البخاري فهو واضح من تراجمه التي وصفها الحافظ ابن حجر في مقدمة الفتح بكونها حيّرت الأفكارَ وأدهشت العقولَ والأبصارَ، وبكونها بعيدةَ المنال منيعةَ المثال، انفرد بتدقيقه فيها عن نظرائه،

واشتهر بتحقيقه لها عن قرنائه.

ومن أمثلة دقَّته في تراجمه قوله في كتاب الإجارة: « باب إذا استأجر أجيرًا ليعمل له بعد ثلاثة أيام أو بعد شهر أو بعد سنة جاز وهما على شرطهما الذي اشترطاه إذا جاء الأجل » والمقصودُ من هذه الترجمة أنَّ مدة الإجارة لا يشترط فيها أن تكون تالية لوقت إبرام العقد، وأورد تحت هذه الترجمة حديث عائشة رضي الله عنها (2264) في استئجار النَّبِيِّ ﷺ وأبي بكر رضي الله عنه رجلاً من بنِي الدِّيل هاديًا خرِّيتًا ودفعَا إليه راحلتيهما، ووعداه غار ثور بعد ثلاث ليال.

ومن منهج البخاري في صحيحه أنه قد يروي الحديث في موضع واحد بإسنادين عن شيخين فيجعل المتن للشيخ الثاني منهما، أشار إلى ذلك الحافظ ابن حجر في الفتح (1/436) وقال: « وقد ظهر بالاستقراء من صنيع البخاري أنَّه إذا أورد الحديثَ عن غير واحد فإنَّ اللَّفظَ يكون للأخير، والله أعلم ».

ومن منهج البخاري أيضًا في صحيحه أنَّه إذا مرَّت به لفظةٌ غريبة توافق كلمةً في القرآن أتى بتفسير تلك الكلمة التي من القرآن، فيكون بذلك جمع بين تفسير غريب القرآن والحديث، أشار إلى ذلك الحافظ في

الفتح في مواضع متعـددة انظر على سبيل المثال (3/196، 324، 343).

والحافظ ابن حجر ـ عليه رحمة الله ـ تَمكَّن من معرفة اصـطلاحات البخـاري ومنهجه في صـحيحه، وقد ذكرتُ في كتاب "الفوائد المنتقـاة من فتح الباري وكتب أخـرى" جملةً كبـيرة من الفوائد المتعلقة بذلك من الفائدة (226) إلى (284).

ولأهميَّة صـحيح البخـاري لقي عنايةً من العلمـاء في مختلف العصـور، وكـان على رأس الـذين وفِّقُوا للعناية بهذا الكتاب الحافظ ابن حجر العسـقلاني المتـوفى سـنة (

852هـ)، فقد شرحه شرحًا نفيسًا واسعًا جمع فيه ما اقتبسه من غيره مِمَّن تقدَّمَه، وما وفَّقَه الله لفهمه واستنباطه من ذلك الكتاب العظيم، وذلك في كتابه "فتح الباري" الذي يُعتبر حدًا فاصلاً بين مَن سبقه ومَن لحقه، فالذين تقدّموه جَمع ما عندهم، والذين تأخروا عنه صار كتابُه مرجعًا لهم، وقد طُبع كتاب "فتح الباري" في المطبعة السلفية في مصر، واشتملت الأجزاء الثلاثة الأولى منه على تعليقات نفيسة لشيخنا الشيخ عبد العزيز بن باز رحمه الله[1]،

---

[1] (?) ألقيت هذه المحاضرة قبل عشرين سنة، وجرى تحريرها لطباعتها هذا العام (

وقد أُثبت في هـذه الطبعة تـرقيم أحاديث الكتـاب الـتي وضـعها الشـيخ محمد فؤاد عبد البـاقي- وطريقته في الـترقيم أنَّه يُثبت في أوَّل موضع يَـرد فيه ذكرُ الحديث أرقامَـه في المواضع الأخـرى الـتي تـأتي بعد ذلك، وعند ورود الحـديث في تلك المواضع لا يشير إلى الموضع الأول الـذي ذُكـرت فيه الأرقـام، ويمكن الاهتـداء إلى الموضع الأول بـالنظر في شـرح الحافظ ابن حجر للحديث، فقد يشـير فيه إلى المواضع المتقدمة، ويمكن

1423هـ)، وكانت وفاة شيخنا رحمه الله في السابع والعشرين من شهر المحرم عام (1420هـ).

ذلك أيضًا بـــالرجوع إلى "فهـــارس البخــاري" لرضــوان محمد رضــوان، فإنَّه عندما يأتي للمواضع الـتي تكـرر فيها ذكر الحديث يقول: انظر كذا رقم

كذا، مشيرًا إلى الكتـاب الـذي ورد فيه ذكر الحديث أول مرة ورقمه.

وعددُ كتب صـحيح البخـاري سـبعةٌ وتسعون كتابًا، وعددُ أحاديثه بـالتكرار كما في ترقيم الشيخ محمد فـؤاد عبد الباقي (7563) حـديثٍ، وفي صـحيح البخاري اثنان وعشرون حديثًا ثلاثيًا.

2 - **صحيح مسلم**

وصحيحُ الإمام مسـلم يلي صـحيحَ

البخـــاري في الصـــحة، وقد اعتـــنى مســـلمٌ ـ رحمه الله ـ بترتيبـــه، فقـــام بجمع الأحـــاديث المتعلقة بموضـــوع واحد فأثبتها في موضع واحـــــد، ولَم يُكرِّر شيئًا منها في مواضع أخـرى، إلاَّ في أحـــــاديث قليلة بالنســـــبة لحجم الكتـــاب، ولَم يضع لكتابه أبوابًا، وهو في حكم المُبوَّب؛ لجمعه الأحـــاديث في الموضـــــــوع الواحد في موضع واحد.

ومِمَّا تَميّز به صحيح الإمـام مسـلم إثبات الأحاديث بأسانيدها ومتونها كما هي من غير تقطيع أو رواية بمعـنى، مع المحافظة على ألفـــاظ الـــرواة، وبيان مَن يكـون له اللفظ منهم، ومن

عبَّر منهم بلفظ حـدثنا، وبلفظ أخبرنـا، وقد أثـــــــنى الحافظُ ابن حجر في ترجمة الإمام مسلم في كتابه "تهذيب التهـذيب" على حُسن عنايته في وضع صحيحه، فقال: « قلت: حصل لمسلم في كتابه حظٌّ عظيم مفـــــــرط لَم يحصل لأحد مثله، بحيث إنَّ بعضَ الناس كان يُفضِّله على صـحيح محمد بن إسماعيل، وذلك لِمَا اختَصَّ به من جَمع الطـــرق وجَـــودة الســـياق والمحافظة على أداء الألفـــاظ كما هي، من غـــــــير تقطيع ولا رواية بمعـــــنى، وقد نهج على منواله خَلق من النيســابوريين فلم يبلغـوا شـَأْوَه، وحفظت منهم أكثرَ مِن عشـرين إماماً

مِمَّن صنف المستخرج على مسلم، فسبحان المعطي الوهاب ».

وقد قام الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي رحمه الله بالعناية بإخراج صحيح مسلم ووضع فهارس له متعددة مفصلة، وطُبع الكتاب بعمله هذا في أربعة مجلدات أثبت فيها تراجم الأبواب التي وضعها الإمام النووي ـ رحمه الله ـ وهي ليست من عمل مسلم، كما قام بترقيم الأحاديث الأصلية فيه فبلغت (3033) حديثٍ، وبلغ مجموع كتب صحيح مسلم أربعة وخمسين كتاباً، ووضع الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي مجلداً خامساً مشتملاً على الفهارس

المتنوعة المفصلة لصحيح مسلم رحمه الله، وأعلى الأسانيد في صحيح مسلم الرباعيات.

3 - **سنن أبي داود**

كتاب السنن لأبي داود كتابٌ ذو شأن عظيم، عُنِيَ فيه مؤلّفه بجمع أحاديث الأحكام وترتيبها وإيرادها تحت تراجم أبواب تَدلُّ على فقهه وتَمَكُّنه في الرواية والدراية، قال فيه أبو سليمان الخطابي في أول كتاب "معالم السنن": « وقد جَمع أبو داود في كتابه هذا من الحديث في أصول العلم وأمهات السنن وأحكام الفقه ما لا نعلم متقدِّمًا سبقه إليه ولا متأخرًا لحقه فيه ».

وللحافظ المنـذري تهـذيب لسـنن أبي داود وللإمـام ابن القيم تعليقـات على هــذا التهــذيب، وقد وصف ابن القيم ـ رحمه الله ـ "ســنن أبي داود" و"تهــذيب" المنــذري وما علقه عليه فقال: « ولَمَّا كـان كتـاب السـنن لأبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني

ـ رحمه الله ـ من الإســـلام بالموضع الذي خصَّه الله بـه، بحيث صـار حكمًا بين أهل الإسلام، وفصـلاً في مـوارد الـــنزاع والخصـــام، فإليه يتحـــاكم المنصـــــــــــفون، وبِحُكمه يرضى المحققون، فإنَّه جمع شَـملَ أحـاديث الأحكـــام، ورتَّبها أحسن تـــرتيب،

ونظمها أحسن نظـــــام، مع انتقائها أحسن انتقـاء، واطّراحه منها أحـاديث المجروحين والضعفاء، وكـان الإمـام العلامة الحافظ زكي الدين أبو محمد عبد العظيم المنـــــــــــــــذري ـ رحمه الله تعـــالى ـ قد أحسن في اختصـــاره وتهذيبـــه، وعـــزو أحاديثه وإيضـاح علَله وتقريبـه، فأحسن حتَّى لَم يكد يدع للإحسان موضعًا، وسـبق حـتى جـاء من خلفه له تبعـًا: جعلت كتابه من أفضل الزاد، واتخذته ذخيرة ليوم المعاد. فهذَّبتُـه نحو ما هذَّب هو به الأصل، وزدتُّ عليه من الكلام على عِلَـــل ســـكت عنها أو لَم يُكملهـــا، والتعـرض إلى تصـحيح أحـاديث لم

يصححها، والكلام على متون مشكلة لم يفتح مُقفلَها، وزيادة أحاديث صالحة في الباب لَم يشر إليها، وبسطت الكلام على مواضع جليلة، لعلَّ الناظرَ المجتهد لا يجدها في كتاب سواه ».

وكتاب سنن أبي داود مقدَّمٌ على غيره من كتب السنن الأخرى، وقد بلغ مجموع كتبه خمسة وثلاثين كتاباً، وبلغ مجموع أحاديثه (5274) حديث.

وأعلى الأسانيد في سنن أبي داود الرباعيات وهي التي يكون بينه وبين رسول الله ﷺ فيها أربعة أشخاص. ولسنن أبي داود عدة شروح من أشهرها عون المعبود لأبي الطيب

شمس الحق العظيم آبادي.

4 - **سنن النسائي**

صنَّف الإمامُ النسائي - عليه رحمة الله - في السنن كتابين هما؛ السنن الكبرى، والصغرى التي اختصرها منها، ويُقال لها المجتبى أي: المختارة من الكبرى، والسنن الصغرى هي التي لقيت عنايةً خاصة من العلماء، وهي التي اعتُبِرَت أحد الكتب الحديثية الستة، وهو كتاب عظيم القدر، كثير الأبواب، وتراجم أبوابه تدل على فقه مؤلفه، بل إنَّ منها ما تظهر فيه دقَّةُ الإمام النسائي في الاستنباط، ومن أمثلة ذلك: قوله في أوائل كتاب الطهارة: « الرخصة في

السِّـــواك بالعشي للصـــائم))، وهي مسألة للعلماء فيها قـولان: أحـدهما: منع الاستياك بعد الـزوال، قـالوا: لأنَّه يُذهب الخُلُوف الـوارد في قوله ﷺ: ((لَخُلُوف فمِ الصائم أطيَبُ عند الله مِن ريحِ المسك))، والقول الثاني: الجــواز لدخوله تحت عمــوم قوله ﷺ: ((لــولا أن أشـُقَّ على أُمَّتي لأمـرتُهم بالسِّـواك عند كل صـــلاة))، وقد أورد النســائي هذا الحديث تحت هذه الترجمة، وهو أرجح القـــولين في المســـألة لدلالة الحديث على ذلـك، قـال السِّـندي في حاشـــيته على الســـنن مُنَوِّهًا بدقة الإمام النسـائي قـال: ((ومنه يؤخذ ما ذكـــره المصـــنف من الترجمـــة، ولا

يخفى أنَّ هذا من المصنف استنباط دقيق وتيقظ عجيب، فللَّه درُّه ما أدقّ وأحدّ فهمه ».

وأعلى الأسانيد في سنن النسائي الرباعيات، وقد بلغ مجموع كتبه واحداً وخمسين كتاباً وبلغت أحاديثه « 5774» حديثٍ، وأحسن طبعات هذا الكتاب الطبعة التي حققها ورقمها ووضع فهارسها مكتب تحقيق التراث الإسلامي ـ دار المعرفة بيروت، فإنَّه عند كل حديث يذكر رقمه، وأرقام مواضعه الأخرى عند النسائي، ويذكر تخريج بقية أصحاب الكتب الستة، وأرقام الحديث عندهم، ورقمه في تحفة الأشراف.

5 - سنن الترمذي

سنن الترمذي ويقال له الجامع، مِن أهم كتب الحديث وأكثرها فوائد، اعتنى فيه مؤلِّفُه بجمع الأحاديث وترتيبها، وبيان فقهها، وذكر أقوال الصحابة والتابعين وغيرهم في المسائل الفقهية، ومن لم يذكر أحاديثهم من الصحابة أشار إليها بقوله: وفي الباب عن فلان وفلان، واعتنى ببيان درجة الأحاديث من الصحة والحسن والضعف، وفيه أحاديث رباعية كثيرة، وفيه حديث ثلاثي واحد أخرجه الترمذي في كتاب الفتن (2260)

فقال: « حدثنا إسماعيل بن موسى

الفــزاري بن ابنة الســدي الكــوفي، حــدثنا عمر بن شــاكر، عن أنس بن مالك ﷺ قــال: قــال رســول الله ﷺ: (يأتي على الناس زمـان الصـابر فيهم على دينه كالقـــــابض على الجمر). وقــال: هــذا حــديث غــريب من هــذا الوجه » انتهى.

وفي إســناده عمر بن شــاكر وهو ضـــعيف، لكن الحـــديث صـــحيح بالشواهد، انظر "السلسلة الصـحيحة" للألباني رقم (957).

وعددُ كتب جامع الترمذي خمسون كتابـًا، وعـدد أحاديثه (3956) حـديثٍ، وأحسن شروح جـامع الترمـذي كتـاب "تحفة الأحوذي" للشـيخ عبد الـرحمن

المبـــاركفوري المتـــوفى ســـنة (1353هـ).

6 ـ سنن ابن ماجه

ســنن ابن ماجــه ســادس الكتب الستة على القول المشهور وهو أقلُّها درجـــة، قـــال الحافظ ابن حجر في ترجمة ابن ماجه في تهذيب التهـذيب: « كتابه في السـنن جـامعٌ جيِّدٌ كثـيرُ الأبـــواب والغـــرائب وفيه أحـــاديث ضـعيفة جدًّا، حـتى بلغـني أنَّ السريَّ كان يقول: مهما انفـرد بخـبر فيه فهو ضـــعيفٌ غالبًا، وليس الأمرُ في ذلك على إطلاقه باستقرائي، وفي الجملة ففيه أحـــاديثُ كثـــيرةٌ منكـــرةٌ، واللّٰه المستعان ».

وإنَّما اعتُبِر سادسُ الكتب الستة لكثرة زوائده على الكتب الخمسة، وقيل سادسها الموطأ لعُلُوِّ إسناده، وقيل السادس سنن الدارمي.

وأحسن طبعاته الطبعة التي أخرجت بعناية الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي التي رقم فيها الأحاديث فبلغت (4341) حديثٍ، وبلغت كتبه سبعة وثلاثين كتاباً، وذكر الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في كلام له في آخر السنن أنَّ أحاديثَه الزائدة على الكتب الخمسة بلغت (1339) حديثٍ.

وفي سنن ابن ماجة خمسة أحاديث ثلاثيات الإسناد، كلُّها من طريق جُبارة بن المغلّس، عن كثير

ابن سُـليم، عن أنس رضي الله عنـه، ثلاثةٌ منها في كتـاب الأطعمة (3356) (3357)، (3310)، وفي كتاب الزهد واحد (4292)، وواحد في كتاب الطب (3479)، وجُبـارة وكَثـير انفـرد ابن ماجة عن بقية أصـحاب الكتب السـتة بإخراج حديثهما، وقـال عنهما الحافظ ابن حجر في تقـريب التهـذيب إنَّهما ضـعيفان، وهـذه الأحـاديث الخمسة من زوائد سـنن ابن ماجة على الكتب الخمسة.

وقد ألَّف الشـيخ أحمد بن أبي بكر البوصـيري المتـوفى سـنة (840هـ) كتاب "مصـباح الزجاجة في زوائد ابن ماجـــة"، وبلغت أحاديثه في بعض

طبعاته
(1552) حديثٍ.

وهـــذه الكتب الســـتة لَقيت من العلمـــاء عنايةً في أطرافها ورجالها، وأحسن ما أُلِّف في أطرافها كتـــاب أبي الحجـاج المـزي "تحفة الأشـراف بمعرفة الأطـــراف" وقد رتَّبه على أســـماء الصـــحابة رضي اللّٰه عنهم، وعند كلِّ صـــحابي يَـــذكر أســـماء التابعين الذين رووا عنه على الترتيب، ثمَّ يـذكر الأسـانيد من الأئمة أصـحاب الكتب الســـتة إلى التـــابعين. وهـــذا الكتاب العظيم يُعتبر بالنسبة للأسـانيد بمثابة نُسَخ أخرى لتلك الكتب الستة.

وأحسنُ ما أُلِّف في رجالها بل في

رجال مؤلفات أصحابها كتاب "تهذيب الكمال في أسماء الرجال" لأبي الحجاج المزي، فإنَّه مشتملٌ على أسماء رجال الكتب الستة ورجال مؤلفات أخرى لأصحاب الكتب الستة مثل رجال الأدب المفرد، وجزء القراءة خلف الإمام، وخلق أفعال العباد للبخاري وغيرها.

وأمّا الكتاب المقتصر على رجال الكتب الستة فهو كتاب الكاشف للذهبي.

وقد اعتنى الحافظ أبو الحجاج المزي عند ترجمة كلِّ راوٍ بذكر شيوخه وتلاميذه مرتَّبين على ترتيب حروف الهجاء، ثمَّ يذكر ما قيل في

صاحب الترجمة من جرح وتعديل، ويختم الترجمةَ بذكر أسماء الذين خرَّجوا أحاديثَه من الأئمة الستة في كتبهم وفي أوَّل الترجمة يُثبتُ الرموز لهم.

وقد هذّب كتابه هذا الحافظ ابن حجر في كتابه تهذيب التهذيب، فيذكر عند كلِّ ترجمة بعضَ شيوخ الراوي وتلاميذه وما ذكره المزي مِمَّا قيل فيه، ثمَّ يَختم الترجمةَ بذكر إضافات أخرى مبدوءة بقوله: (قلت)، وعندما ينظر طالبُ العلم في ترجمة الراوي في تهذيب التهذيب وما اشتملت عليه من جرح وتعديل يتساءل! ما هي النتيجة التي انتهى إليها الحافظ ابن

حجر في الحكم على الـــــــــراوي؟ والجواب على هـذا التسـاؤل موجـود عند الحافظ ابن حجر في كتابه تقــريب التهــذيب، فيقــول عنه ثقة أو صدوق أو ضعيف أو غير ذلـك.وكتـاب المــزي تهــذيب الكمــال هذّبه أيضًا الــذهبي في كتابه تــذهيب تهــذيب الكمـــــال، ولَخّصه الخـــــزرجي في خلاصة تذهيب تهذيب الكمال.

والفـــــرقُ بين ما في التقـــــريب والخلاصة أنَّ الحافظ ابن حجر في التقريب يثبت رأيَـه في الـراوي ويـذكر طبقتــه، وأما الخــزرجي في الخلاصة فإنَّه يذكر بعض شيوخ الراوي وبعض تلاميـــذه ويـــذكر بعض ما قيل في

الحكم عليه جرحًا أو تعـــديلاً، وعند ذكر الصـحابي يـذكر عـددَ الأحـاديث الـتي له في الكتب السـتة، وعـددَ ما اتفق عليه البخـاري ومسـلم منهـا، وعددَ ما انفـرد به كلٌّ واحد منهما عن الآخر.

وفي كتـاب تهـذيب الكمـال للمـزي وما تفـــرع عنه من الكتب ذكرُ رواة ليس لهم رواية عند أصـــحاب الكتب السـتة، ذُكـروا لتميـيزهم عن رواة مـــــــذكورين قبلهم لهم رواية عند أصحاب الكتب السـتة، والرمز لهم في هـــذه الكتب بكلمة (تميـــيز) عند الترجمة.

فمثلاً: كثـير بن أبي كثـير جـاء في

هـــــذه الترجمة خمسة رواة؛ الأول روى له أبو داود والترمـذي والنسـائي وابن ماجة في التفسير، والثـاني روى له البخاري في الأدب المفرد، والثلاثة البـاقون ليس لهم رواية وإنَّما ذُكـروا لتمييزهم عن الاثنين قبلهم.

وقد جمع أبو نصر الكلاباذي رجالَ صـحيح البخـاري في مؤلَّف خـاص، وجمع أبو بكر بن منجويه الأصـبهاني رجـــال صـــحيح مســـلم في مؤلَّف خـاص، وجمع بين الكتـابين الحافظ أبو الفضل محمد بن طاهر المقدسي المعـروف بـابن القيســراني، واسم كتابه "الجمع بين رجـال الصـحيحين" وكلُّها مطبوعة، وكتاب ابن القيسـراني

مختصر، وطريقته فيه أنَّه عندما يـذكر التراجم الـتي تحت اسم واحد كأحمد مثلاً: يـــذكر من اســـمه أحمد عند البخاري ومسـلم، ثمَّ من اسـمه أحمد عند البخـاري ثمَّ من اسـمه أحمد عند مسـلم، ومِن أجلِّ فوائـده أنَّ الـراويَّ إذا كـــان قليلَ الروايـــة، فإنَّه يـــذكر مواضعَ أحاديثه في الصـــــحيحين أو أحدهما، وذلك بذكر الكتاب الـذي ورد فيه الحديث.

وقد ألَّف الشـــيخ يحي بن أبي بكر العامري اليمـني في الصـحابة الـذين لهم رواية في الصحيحين أو أحـدهما كتاباً سماه "الريـاض المسـتطابة في جملة من روى في الصـــحيحين من

الصحابة"، وهو كتاب عظيم الفائدة.

ومن المناسب ذكرُه هنا أنَّ للحافظ الـذهبي كتاباً اسـمه "مـيزان الاعتـدال في نقد الرجـال" اشـتمل على تـراجم لرجـال ورد ذكـرهم في تهذيب الكمـال وما تفـرع عنـه، وعلى تـراجم لرجـال غـيرهم، وفيه ثقـات ذَكرَهم لا لِنقْدِهم وإنَّما للدفاع عنهم؛ مثل علي بن المـديني، وعبد الـرحمن بن أبي حاتم.

وللحافظ ابن حجر كتـــاب كبـــير سَمّاه "لسان الميزان" بناه على كتاب المـيزان للـذهبي مع زيـادات كثـيرة عليه، وقد قصره على تراجم رجال لا ذكر لهم في كتاب تهذيب الكمـال وما

تفرع عنه، وهو يُعتبر إضافة رجال آخرين إلى رجال أصحاب الكتب الستة.

وقد جمع متون الكتب الستة وسادسها الموطأ أبو السعادات ابن الأثير في كتابه "جامع الأصول"، وهو مطبوعٌ متداولٌ، وقد هذّب به كتاب رَزين العبْدَري "التجريد للصحاح والسنن"، ويرمز عند كلِّ حديث للَّذين خرَّجوه من الأئمة الستة، وفيه أحاديث زائدة على ما في الكتب الستة وهذه الزيادات لرَزين، وعلامتها في جامع الأصول خلوها من الرموز أمامها.

وابن الأثير رَتَّب كتابه "جامع

الأصول" على كتب مرتبة على حروف الهجاء، فيذكر في كلِّ كتـاب ما يتعلق بموضوعه.

وإذا أراد طالبُ العلم الوقوف على حـديث في الكتب السـتة وهو يعـرف متنه فيمكنه ذلك بـــــالبحث عنه في مَظنته من الكتب الـتي اشـتملت عليها الكتب الستة؛ فإذا كان الحـديثُ يتعلق بالإيمـــان مثلاً بحث عنه في كتـــاب الإيمان من الصـحيحين والسـنن، وإذا كـــان يعـــرف اسم الصـــحابي راوي الحـــديث رجع إلى "تحفة الأشـــراف" للحافظ المـــزي، فإنه يـــذكر أمـــاكن وجـــود الحـــديث في الكتب الســـتة، أو رجع إلى كتاب "ذخـائر المـواريث في

الدلالة على مواضع الحـديث" للشـيخ عبد الغني النابلسي فإنَّه يـذكر طـرف الحـــــديث، ويـــــذكر من خرّجه من أصـحاب الكتب السـتة بالإضـافة إلى الإمام مالك في الموطأ، مع ذكر شيخ المؤلف فيه.

ويُمكن الاهتـــــــــداءُ إلى موضع الحـــديث في الكتب الســـتة بمعرفة بعض الكلمـات في الحـديث المعين فيرجع إلى كتاب "المعجم المفهـرس لألفاظ الحديث النبوي" الذي بني على الكتب الستة والموطأ وسنن الـدارمي ومســند الإمــام أحمــد، فيبحث عن الكلمة، فـإذا كـان الحـديثُ في هـذه الكتب وجد الدلالة على موضعه منهـا،

وذلك بذكر اسم الكتـاب ورقم البـاب، إلاَّ في صـحيح مسـلم وموطأ الإمـام مالك فإنَّه يكـون بـذكر اسم الكتـاب ورقم الحـديث فيـه، وإلاَّ في مسـند الإمـام أحمد فـإنَّ الإشـارة فيه إلى الجـزء والصـفحة من الطبعة ذات الستة أجزاء.

في الختام: أسـأل الله عز وجل أن يوفِّقَنا جميعاً لما فيه رضـاه، وأن يوفِّقَنا لتحصـيل العلم النـافع والعمل به، إنَّه سـبحانه وتعـالى جـواد كـريم، وصلى الله وسـلم وبـارك على عبـده ورسـوله محمـد، وعلى آله وصـحبه أجمعين.

* * *

*